الحكم القياس اى بقياس بإذ اكان الرجال صفوفا يتوضؤن
من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخارى وعليه العمل وفى اجناس
الناطفى ان من اغتسل من حوض كبير فلا حرج ان يتوضأ فى
ذلك المكان لان المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الجارى فى
استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس لرجال ان
يتوضأ او يغتسل فى الحوض الكبير بناحية الجيفة والا عمل فيه
اى فى الجواز مع القرب من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم
من انها ان كانت مرئية لا يجوز ان يتوضأ الا بعيد اى عنها بقدر عشر
حوض صغير واذا لم تكن النجاسة مرئية يجوز مطلقا على المختار
بخلاف ما فى الجارى وروى عن الفقيه ابى جعفر الهندوانى لو توضأ
المتوضئ فى احد جانبى الغصب اى فى المقصبة وكانت فى الماء فان كان
الماء لا يخلص بعضه الى بعض لاشتباك اصول القصبة لم يجز
وضوؤه لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض
جاز الوضوء لاستهلاك الماء المستعمل فى الكثير واتصال الغصب
بالغصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنعه انضاج القرامى

بعضها ببعض وكذا الوتوضأ فى ماء يضع فيه ان خلص بعضه
الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ فى غدير وعلى
جميع وجه الماء جفر وارة بجيم مفتوحة ففاء معجمة ساكنة ثم راء
مضمومة بعدها واو والف واخره راء مفتوحة والنهارة التى
يكتب بعدها امارة فخترها وهى كلمة فارسية معناها ضرء
الضفدع ويقال له الطحلب وهو شئ اخضر يكون على وجه الماء
فقد قيدان كان ذلك الطحلب بحال يتحرك بتحرك الماء يجوز الوضوء
لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو
راسب فى الارض فيكون ما نفا خلوص بعض الماء الى بعض فلا
يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضأ من حوض قد انجمد
ماؤه والجمد على وجه الماء رقيق بتكسر بالتحريك يجوز الوضوء واما
ان كان الجمد كثيرا قطعا قطعا لا يتحرك بالتحريك اى بتحرك الماء لا يجوز
الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بمنزلة الخشب ونحوه وان كان قليلا
يتحرك بتحرك الماء يجوز والخوض اذا انجمد ماؤه فنقب فى موضع منه الماء متصلا به والنقب كحفيرة فى اسفلها ماء فوقعت فيه

Copyright © King Saud University